

**المنطقة التعليمية رقم 1  
في مدينة ومقاطعة دنفر،  
ولاية كولورادو**

**قرار رقم**

**قرار المنطقة التعليمية الآمنة والمرحبة**

**بما أن**، التزمت مدارس دنفر العامة بتوفير أماكن آمنة ومرحبة حيث بمقدور كل الطلاب التركيز على تعليمهم ويكونون متأكدين من أمنهم وسلامتهم من خلال معرفتهم بأن المنطقة التعليمية ستدعم رفاهية سلامتهم وعاطفتهم بغض النظر عن حالة الهجرة أو الموطن الأصلي أو العرق أو الديانة؛ و

**بما أن**، التزم المجلس بحماية حقوق الطلاب الدستورية بما في ذلك حقهم في الإصلاح الدستوري الرابع بأن يكونوا مستثنين من عمليات التفتيش والمصادرة غير المنطقية وحقوقهم الدستورية للوصول إلى تعليم عام مجاني للصفوف من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر؛ و

**بما أن**، وجد المجلس أن أنشطة جهات تطبيق قانون المهاجرين الفيدرالية في مدارسنا أو في مركبات المواصلات أو في مباني المنطقة التعليمية أو خلال الأنشطة المدرسية سوف يشوش على البيئة التعليمية بشدة وسوف يتعارض مع الحقوق الدستورية لطلابنا في أن يكونوا مستثنين من عمليات التفتيش والمصادرة غير المنطقية والوصول إلى تعليم عام مجاني؛ و

**الآن، بناءً على ذلك، إجراءنا لما سبق**، يجب على المنطقة التعليمية القيام بكل شيء ضمن سلطتها التشريعية لحماية معلومات طلابنا السرية وتؤكد من أن البيئات التعليمية لطلابنا لا تتعطل بسبب إجراءات تطبيق قوانين الهجرة، بما في ذلك، لكن لا يقتصر على، الإجراءات التالية:

- ستستمر المنطقة التعليمية بممارستها والتي تستند على عدم جمع أو الاحتفاظ بأي معلومات حول حالة الهجرة للطلاب.
- أي طلب من قبل مسؤولو الهجرة الفيدراليين (أ) يخص الدخول لأي مدرسة تابعة للمنطقة التعليمية أو مبنى المنطقة التعليمية، (ب) من أجل التواصل مع أي طالب بينما يكون الطالب تحت إشراف المنطقة التعليمية خلال أي نشاط مدرسي أو خلال استخدام مواصلات المنطقة التعليمية، أو (ج) لأي معلومات حول طلابنا يجب أحوالها مباشرة إلى مكتب المستشار العام للمنطقة التعليمية.
- في الاستجابة لمثل هذه الطلبات، سوف لن ينشر مكتب المستشار العام للمنطقة التعليمية أي معلومات أو يمنح إمكانية الوصول إلى طلابنا ما لم يكون ذلك ملزماً بالقانون وسنقوم بما وسعنا باستخدام السلطة القانونية للمنطقة التعليمية لحماية الحقوق الدستورية والقانونية لتلاميذ المنطقة التعليمية.
- على سبيل المثال، سوف لن يمنح مكتب المستشار العام إمكانية الوصول لطلابنا ما لم يقدم الموظف المسؤول مذكرة تفتيش سارية المفعول صادرة من قبل قاضي أو قاضي تحقيق فيدرالي أو تابع للولاية. في "ظروف طارئة" نادرة ومحدودة جداً، والتي يحددها القانون الاتحادي، يتطلب من موظفو المنطقة التعليمية أن يسمحوا بالدخول بدون مذكرة تفتيش نافذة الصلاحية. من غير المرجح للغاية أن تحدث ظروف طارئة بينما يكون طلابنا منخرطين في الأنشطة المدرسية لأن تشمل الظروف الطارئة عادةً الحالات عندما يكون فيها جهات تطبيق القانون في مطاردة ساخنة للمشتبه به الجنائي أو عندما يكون هناك دليل جرمية على وشك أن يتدمر.

**المزيد من الإجراءات لما سبق**، فإنه يجب على المنطقة التعليمية توفير التدريب وموارد إضافية إذا لزم الأمر، لفرق الأزمات والاستجابة للحالات الطارئة الحالية والخاصة بهم لكي يتم التأكد من سلامة ورفاهية طلابنا الذين قد يتأثرون بأنشطة جهات تطبيق قانون المهاجرين؛ و

**المزيد من الإجراءات لما سبق**، فإنه يجب على المنطقة التعليمية تعليق هذا القرار في كل موقع من مواقع المدارس وتوزيعه لكادر موظفي المنطقة التعليمية وأولياء الأمور بجميع اللغات المستخدمة غالبًا في المنطقة التعليمية؛ و

**المزيد من الإجراءات لما سبق**، فإنه يجب على المدير العام تحديث أي سياسات وإجراءات اللازمة للتنفيذ ويجب عليه الإبلاغ بصورة موسعة بالتزامات هذا الأمر.

---

هابي هاينس، السكرتير

---

أن رو، الرئيس